

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢٠

الخميس، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|  |                                  |          |
|--|----------------------------------|----------|
| (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) | ..... السيد كاريوكي              | الرئيس   |
| السيدة إيفستيغنيفا                                   | ..... الاتحاد الروسي             | الأعضاء: |
| السيد لامس   | ..... ألبانيا                    |          |
| السيد المزروعي                                       | ..... الإمارات العربية المتحدة   |          |
| السيد غالاغر   | ..... أيرلندا                    |          |
| السيد دي أوليفيرا فريتاس                             | ..... البرازيل                   |          |
| السيد داي بنغ  | ..... الصين                      |          |
| السيد بيانغ  | ..... غابون                      |          |
| السيد كوربييه  | ..... غانا                       |          |
| السيدة غاسري   | ..... فرنسا                      |          |
| السيد كيبونو   | ..... كينيا                      |          |
| السيد غوميس روبليدو فيردوسكو                         | ..... المكسيك                    |          |
| السيدة يول   | ..... النرويج                    |          |
| السيد راغوتا هالي                                    | ..... الهند                      |          |
| السيدة توماس - غرينفيلد                              | ..... الولايات المتحدة الأمريكية |          |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2022/316)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-32576 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2022/316)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جون - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة هانا سيروا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي.

ينضم السيد لاكروا والسيدة تيتيه إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/316، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بالتطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، بما في ذلك دعمها للألية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فضلا عن التقدم المحرز في تصميم البرنامج المشترك لأبيي. وسأوفي المجلس أيضا بأخر التطورات منذ نشر تقرير الأمين العام (S/2022/316).

لقد ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة أبيي الإدارية هادئة، ولكن انعدام الثقة بين قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. وتمشيا مع اعتراف مجلس الأمن في كانون الأول/

ديسمبر الماضي بأنه يجب على بعثة القوة المؤقتة أن تكثف دعمها للحوار القبلي، عملت البعثة بلا كلل مع حكومتي السودان وجنوب السودان، فضلا عن الزعماء القبليين من كلا الجانبين، للتوصل إلى اتفاق بشأن مسار الهجرة في موسم الجفاف هذا. ومن المخيب للأمل أن الطرفين لم يتمكنوا في اللحظة الأخيرة من الاتفاق على عدد من النقاط الرئيسية، مما أدى إلى إلغاء حدث الحوار القبلي الذي نظمته البعثة في عنيتيبي.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، شهدنا أيضا حوادث عنف قبلي. فعلى سبيل المثال، شهدنا في الأسبوع الماضي عنفا قريبا أسفر عن مقتل ما مجموعه ٢٩ شخصا، من بينهم امرأتان، وإصابة ٣٠ آخرين من كلا القبيلتين. وقد وقعت حوادث العنف هذه في مناطق نونغ/أنام وكولوم وليول/اللو وسوق أمييت المشتركة/فيض الزراف. وأود أن أعرب عن أعمق تعازينا للضحايا والأسر التي تضررت. وقد كان من الممكن تجنب تلك الوفيات والإصابات لو كانت هناك ثقة أكبر بين القبيلتين على جميع المستويات.

وللتصدي لحوادث العنف هذه، واصلت البعثة عملها في مجال حشد السكان، إلى جانب دوريات أكثر تواترا وأطول مدى. وبدأ قائد القوة/رئيس البعثة بالنيابة الحوار مع الطرفين على المستويين الوطني والقبلي. وكذلك حث على استخدام آليات تسوية النزاعات الشعبية التي تشمل زعماء القبيلتين والشباب والنساء والفتيات.

غير أن الأمر متروك أولا وقبل كل شيء لحكومتي السودان وجنوب السودان لتجديد مشاركتها بشأن الوضع النهائي لأبيي. وأرحب بالطلب الأخير للدعم الذي قدمه كلا الطرفين لتنظيم الاجتماع المقبل للجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وأدعو قيادتي السودان وجنوب السودان إلى بذل قصارى جهدهما لاستغلال ذلك الاجتماع للمضي قدما بشأن مسألة أبيي.

وقد أحرز تقدم كبير في وضع برنامج أبيي المشترك، المقترح في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (S/2021/805)، منذ إحاطتي السابقة للمجلس

أذن به مجلس الأمن. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها قيادة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لم تمنح تأشيرات دخول لوحدة الشرطة المشكلة الثلاث أو لأفراد الشرطة الإضافيين. ولا نزال نناشد المجلس أن يواصل دعمه بشأن تلك المسألة.

لقد تدهورت الحالة الإنسانية في منطقة أبيي منذ الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن سابقا. وتحول زملائي العاملين في المجال الإنساني من خدمة ١٠٣ ٠٠٠ من الأشخاص الضعفاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير إلى عدد مذهب بلغ ٢٤٠ ٠٠٠ شخص حاليا. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى العنف الذي وقع بين قبيلتي دينكا تويج ودينكا نقوك بالقرب من أقوك في شباط/فبراير وآذار/مارس، عندما قتل ٢٦ شخصا وجرح كثيرون آخرون. ومما يثير القلق الشديد أيضا أن اثنين من العاملين في المجال الإنساني لقيتا حتفهما نتيجة لتلك الأحداث. وتم إجلاء المئات من العاملين في المجال الإنساني، ولا يزال سكان المنطقة متأثرين تأثيرا شديدا بالانخفاض الكبير الذي حدث في الخدمات الطبية المقدمة.

وبالانتقال إلى المجال الآخر الصادر به تكليف للقوة، وهو دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لم يحرز تقدم يذكر بشأن إعادة تشغيل موقعي فريقَي الآلية ١١ و ١٢ ومقر القطاع ١ في قوك مشار بعد أن اضطرت القوة إلى الانتقال في عام ٢٠٢١. وتوجد قوة جديدة تابعة للآلية في المواقع العاملة للآلية، والقوة مستعدة لتنفيذ تلك الولاية الهامة في جميع المواقع المتفق عليها سابقا بين الطرفين. ومن الأهمية بمكان أن تواصل حكومة جنوب السودان جهودها لتمكين عودة الآلية إلى تلك المناطق في أقرب وقت ممكن، على النحو المتفق عليه خلال اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد بقوة على الحاجة إلى ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي خلال اضطلاعهم بولائتهم الصعبة في بيئة عمل معقدة. ففي الشهرين الماضيين وحدهما، شهدنا ثلاثة هجمات مباشرة على دوريات

(انظر S/PV.8887). وقد بلغ فريق يضم ممثلين عن إدارة عمليات السلام ومكتب تنسيق التنمية وفريقي الأمم المتحدة القطريين لجنوب السودان والسودان مرحلة متقدمة من المشاورات مع النساء والشباب والشيوخ وغيرهم من أفراد المجتمع لكفالة أن تكون خدمات بناء السلام المقترحة من خلال البرنامج المشترك في أبيي مفيدة للمسيحية ودينكا نقوك بطريقة تراعي ظروف النزاع، وحيث تكون الاحتياجات أكبر. ويشعرنى بالأمل الدعم السياسي للبرنامج الذي قدمته حكومتا جنوب السودان والسودان. وأناشد المجلس مواصلة دعمه السياسي للبرنامج حتى يمكن أن يحدث أثرا دائما على السلام في أبيي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ظلت البعثة تواجه تحديات في توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بسبب افتقارها إلى الخبرة في مجال حقوق الإنسان. غير أن ما يبعث على الأمل أن فريقا من موظفي حقوق الإنسان قد منح تأشيرات مؤقتة للقيام ببعثة تقييم إلى أبيي في آذار/مارس الماضي. وقد تم كذلك إحراز تقدم ضئيل ولكنه هام فيما يتعلق بالتزامات الطرفين نحو تحسين المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار - ففي قبيلة دينكا نقوك، عينت امرأة في كل محكمة من المحاكم القبلية ال ١٣.

ويسرنى أيضا أن أبلغ المجلس بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن فريق معني بسيادة القانون من إدارة عمليات السلام من إجراء تقييم ناجح لمدة أربعة أسابيع لوضع استراتيجية لدعم سيادة القانون. وتسعى الاستراتيجية، التي ستصدر قريبا، إلى تطبيق أدوات وآليات سيادة القانون للنهوض بالمهام الأساسية الموكلة إلى البعثة والمتمثلة في زيادة الأمن وحماية المدنيين، تمشيا مع القرار ٢٩٠٦ (٢٠٢١). أما الاستراتيجية، التي ستوضع بالتشاور مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون، فستوجه أيضا أي انخراط محتمل من جانب فريقَي الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان في أبيي بشأن مسائل سيادة القانون.

ومما يؤسف له أنه لم يحرز تقدم يذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث، على النحو الذي

لأي اجتماعات للآليات المشتركة بين السودان وجنوب السودان كانت مقرر في بداية عام ٢٠٢٢. فمع الإطاحة بالحكومة المدنية في الخرطوم التي كانت تتعامل مع نظيرتها في جوبا، توقف فجأة الزخم نحو حل المسائل المعلقة وسيتم على البلدين البدء في استعراضها من جديد - على الرغم من أنه في زيارتي الأخيرة إلى السودان وجنوب السودان، أبلغني رئيس مجلس السيادة، الفريق أول البرهان، ونائبه، الفريق أول محمد حمدان دقلو، أن الاستعدادات جارية للانخراط مع نظيريهما في جنوب السودان بشأن هذه المسائل، وهو ما أكدته السلطات التي التقيت بها في جنوب السودان. وعلى نحو ما ذكر في تقرير الأمين العام (S/2022/316)، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا أعمال عنف كبيرة في الأسبوع الماضي بين دينكا نفوك والمسيرية في أبيي. وإن ذكرتنا بشيء، فإنها تذكرنا بالحاجة إلى التركيز على تسوية الوضع النهائي لأبيي.

وفي جنوب السودان، أجرى الرئيس سلفا كير ميادريت تعيينات في الهيكل القيادي للقوات الموحدة اللازمة في ١٢ نيسان/أبريل، مما سيمهد الطريق لتخريج القوات التي أكملت تدريبها وإعادة نشرها كجزء من جيش وطني جديد. وجاء ذلك في أعقاب اتفاق أبرم في ٣ نيسان/أبريل بين الرئيس والنائب الأول للرئيس ريك مشار والنائب الخامس للرئيس عبد الباقي، بصفتهم قادة الأطراف المسلحة الثلاثة بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٨. وجاء هذا التطور نتيجة لجهود الوساطة السودانية التي قادها رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول البرهان، ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو. ونتيجة لذلك، تبدد التوتر بين الرئيس كير ونائب الرئيس مشار، الذي تجلى أيضا في الميدان من خلال القتال بين قواتهما في ولايتي أعالي النيل والوحدة ومحيط مقر إقامة نائب الرئيس مشار في جوبا من قبل أفراد عسكريين وأفراد أمن وطني في ٢٧ آذار/مارس.

وكانت الآلية السياسية والأمنية المشتركة ضحية واضحة للانقلاب في السودان، وهي واحدة من الآليات النادرة التي تجمع البلدين معا لاستعراض المسائل السياسية والأمنية المعلقة. وكان اجتماعها الأخير،

البعثة، أسفرت عن إصابة أحد حفظة السلام وتدمير مركبة، وهجوم - في الأسبوع الماضي - انطوى على استخدام قذيفة صاروخية. يجب أن يتوقف هذا العنف المباشر والخطير ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة فوراً. وأدعو السلطات المختصة إلى التحقيق في تلك الحوادث على سبيل الأولوية، تمشيا مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات.

وأود أن أشكر اللواء بنجامين أولوفيمي سوير والنساء والرجال في فريقه التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على عملهم الشاق المتواصل، بما في ذلك ما قدموه من إشراف ودعم من أجل التحول الناجح والصعب للبعثة إلى قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة في غضون بضعة أشهر فقط. كانت إعادة التشكيل إضافة إلى المهام الأخرى الموكلة إليهم، والتي وصلوا الاضطلاع بها بعزم ومع إيلاء المراعاة الواجبة. وأود أيضا أن أشكر اللواء كيفاليو أمدي تيسما وجميع حفظة السلام الإثيوبيين على إسهامهم وما أبدوه من التزام بتحقيق السلام والأمن في أبيي على مر السنين.

وفي الختام، أود أن أشكر المجلس على دعمه المتواصل للقوة وأن ألتزم دعم المجلس لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد لاکروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيتيه.

**السيدة تيتيه (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن للمرة الأولى بصفتي الجديدة كمبعوثة خاصة للأمين العام للقرن الأفريقي. تتعلق الإحاطة بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يتصل بالقضايا الثنائية المعلقة بين السودان وجنوب السودان والنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

تأتي هذه الإحاطة في سياق يتم بالغموض والصعوبات الداخلية التي لم تحل بعد في أعقاب الانقلاب الذي وقع في السودان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، والذي جعل من غير الممكن التخطيط

في الفترة من ٨ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ في جوبا، قد حدد موعد الاجتماع التالي في الخرطوم في الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير. ولم يقتصر الأمر على عدم عقد الاجتماع، بل لم يتخذ إجراء بشأن القرارات الأخرى التي تم التوصل إليها في اجتماع جوبا.

وفيما يتعلق بدعوة البلدين إلى سحب قواتهما من مربع أبيي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تصر القيادة العليا التي التقيت بها في السودان على أنها سحبت جميع قواتها ودعت جنوب السودان إلى فعل الشيء نفسه من أجل إعادة تنشيط اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. وتطعن حكومة جنوب السودان في هذا التأكيد من جانب حكومة السودان.

ومما يثير القلق أيضا عدم إحراز تقدم بشأن التزام جنوب السودان الذي قطعه على نفسه في إطار الآلية بالوساطة بين القبائل في أويل من أجل إعادة تنشيط المواقع الثلاثة الخاملة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولم يتم تحديد موعد جديد للاجتماع التالي للآلية. ومع ذلك، فقد سرني أن أسمع أن الطرفين على اتصال بشأن تنظيم اجتماع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي قريبا.

وبفضل تخفيف القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، تمكنت من السفر إلى كلا البلدين، ليس لتقديم نفسي إلى السلطات الوطنية فحسب بل وللتواصل معهم شخصيا أيضا. وفي الخرطوم، اجتمعت مع رئيس مجلس السيادة ونائبه، ووزير الدفاع بالنيابة، ووزير الخارجية بالنيابة في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل. ومنذ ١٩ نيسان/أبريل، أنا في جوبا، حيث أخطب مجلس الأمن، وأجريت مناقشات مثمرة مع وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير شؤون شرق أفريقيا ونائب رئيس لجنة أبيي. وللأسف، لم أتمكن من مقابلة الرئيس كير، حيث إنه ليس موجودا في البلد في الوقت الراهن.

ومن تلك المناقشات، فهمت أن العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان جيدة. وقد واصل البلدان القيام بزيارات رفيعة المستوى على أراضي كل منهما. وعلى الرغم من أن آخر زيارة للرئيس كير إلى الخرطوم كانت في عام ٢٠١٨، إلا أن القادة السودانيين واصلوا القيام

بزيارات لجوبا. وفي ١٧ آذار/مارس، كان الفريق أول البرهان في جوبا لمعالجة التوترات بين الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار بسبب خلافهما بشأن تقاسم المناصب داخل الهيكل القيادي للجيش الوطني مستقبلا. ورحب الرئيس كير بالاقترح الذي قدمه في ١٨ آذار/آذار/مارس، بصفته رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وواصل جنوب السودان من جانبه متابعة تنفيذ الأطراف السودانية لاتفاق جوبا للسلام الذي اضطلع فيه بدور الوساطة. وقام المستشار الأمني للرئيس كير، توت غاتلوك، وغيره من كبار وزراء جنوب السودان بجولات مكوكية بين جوبا والخرطوم طوال الفترة المشمولة بالتقرير لتسهيل التوصل إلى حل بين العنصرين العسكري والمدني للحكومة الانتقالية والحيلولة دون انهيار الاتفاق.

وعلى الرغم من أن الرئيس كير واللواء البرهان لم يتطرقا إلى مسألة أبيي، إلا أنهما اتفقا على التركيز على التعاون على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، بدءا باتباع نهج صوب السلام من خلال تطوير حقول نفط مقسمة إلى وحدات، بما في ذلك في منطقة أبيي. وفي انتظار التفاصيل التي تتفاوض عليها وزارتا الخارجية في البلدين بخصوص الشكل الذي ستأخذه حقول النفط المقسمة إلى وحدات، فإن الأمل معقود على أن يكون النهج المقترح للسلام نقطة انطلاق - لا لمنع تكرار أعمال العنف في منطقة أبيي فحسب، بل صوب التعجيل بتسوية الوضع النهائي لأبيي.

وقد واصلت الخرطوم أيضا الاضطلاع بدور إيجابي في السعي لإيجاد سبل سلمية لحل المشكلات الحزبية التي تعاني منها الأحزاب في جنوب السودان. وقد استضافت في ١٦ كانون الثاني/يناير توقيع اتفاق، يُعرف بإعلان كيت قوانق، بين الفصيل المنشق عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - المشاركة في الحكومة. ووقع الجنرال ساميون قانويج دوال ونائبه جونسون أولوني عن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين وقع السيد توت غاتلوك عن الحركة الشعبية لتحرير السودان المشاركة في الحكومة. وينص هذا الاتفاق على العفو عن الفصيل، والتزام الأطراف

من دواعي السرور أنه في حين لا يزال كل طرف منهما يواجه نزاعات داخلية، فإنهما يكملان بعضهما في السعي إلى السلام والبناء على التقدم المحرز حتى الآن. ويشدد كلاهما على ضرورة تكثيف المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المحليين المشردين والضعفاء. ويسلم كلاهما بضرورة تحقيق السلام داخل أراضيه وفي المنطقة قاطبة، الأمر الذي ينبغي أن يمكنهما من تعزيز التعاون في سعيهما لإقامة علاقات حسن الجوار. وسيواصل مكنتي العمل مع سلطات البلدين، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لتشجيع الطرفين على نزع فتيل التوترات، ودفع تنفيذ جميع اتفاقات التعاون قدما، وتعزيز علاقاتهما الثنائية المحسنة.

وأخيرا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر سلفي، الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا - أنيانغا، على الالتزام الذي أبداه بدوره بتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة تيتيه على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوكيل الأمين العام لأكروا على مشاطرته المستجدات عن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي اليوم. وأود أيضا أن أشكر المبعوثة الخاصة تيتيه وأن أهنئها على توليها منصبها الجديد. ونتطلع إلى العمل معها في سياق الأنشطة المتعلقة بالقرن الأفريقي.

وبينما نستعد للنظر في ولاية القوة قبل ١٥ أيار/مايو، نشعر بالامتنان لسماح كيف تتعامل القوة مع جميع التغييرات التي طرأت على مهمتها والتطورات الأخيرة في أبيي. وأود أيضا أن أرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان معنا اليوم.

وبالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن دعمنا القوي المستمر للقوة، وأشكر أفرادها على خدمتهم القيمة دعما للسلام والأمن

مجددا بوقف إطلاق النار في إطار إعلان اتفاق الخرطوم لعام ٢٠١٨، وعلى إنشاء مكتب للتسويق في جوبا.

وبنفس الروح، واصل جنوب السودان بذل الجهود لإقناع عبد الواحد النور، زعيم فصيل في حركة/جيش تحرير السودان، بالانضمام إلى عملية السلام السودانية. وحتى الآن، لم تؤت الجهود ثمارها. وفي ١٠ آذار/آذار/مارس، قام ميني ميناوي، زعيم الفصيل الآخر في حركة/جيش تحرير السودان وحاكم ولاية دارفور، بزيارة إلى جوبا للاجتماع بعبد الواحد النور على ما يبدو. ولم يعقد الاجتماع، حيث اتهم النور مناوي بدعم انقلاب ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبينما أعاد فصيل عبد الواحد في حركة/جيش تحرير السودان تأكيد التزامه بوقف الأعمال القتالية من جانب واحد، كرر تأكيد رفضه الانضمام إلى عملية السلام للسودان التي توسطت فيها جوبا، وجدد دعوته إلى مبادرة سودانية شاملة للجميع تعالج مشاكل السودان المتعددة معالجة شاملة.

وأود الآن أن أنتقل إلى التطورات المتعلقة بمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. فقد أشير مع الأسف إلى أن الجهود التي بذلتها لجنة الوساطة في جنوب السودان لتيسير استئناف المفاوضات بين حكومة السودان وفصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال لم تكلل بعد بالنجاح. ويذكر المجلس أنه تم تعليق المحادثات بينهما في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١ لمدة أسبوعين لإتاحة الوقت للطرفين للتشاور مع دوائرهما الانتخابية بشأن القضايا العالقة. وأدان فصيل الحلو - الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال الانقلاب العسكري ودعا أعضائه إلى دعم المظاهرات المناهضة للانقلاب. وفي غضون ذلك، ظل فصيل مالك عقار التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، الذي كان من ضمن الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام مع حكومة السودان، داخل المؤسسات الانتقالية على الرغم من اعتقال الجيش في أعقاب الانقلاب لنائب رئيسه، ياسر أمان، وسجنه ثم الإفراج عنه لاحقا.

ومن الواضح أن الانقلاب كان له تأثير سلبي على العلاقات الثنائية التي بدأ البلدان في توطيدها ويحاولان الآن استئنافها. بيد أنه

وينبغي للقوة أيضا أن تعزز دعمها للحوار المجتمعي والمصالحة بين القبائل من خلال الاتصال بلجان السلام المحلية وبالذين لا يفهمون عادة ما تفعله البعثة في الواقع. وكثيرا ما نسمع أن السكان المحليين لديهم توقعات غير واقعية من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لأنهم لا يفهمون تماما ولاية البعثة. وسيؤدي الحوار المجتمعي الإضافي وجهود المصالحة بين القبائل إلى تحسين الثقة، وسيساعد ذلك على منع العنف قبل اندلاعه. ولكن هذا لا يمكن أن يحدث إذا جري عرقلة بعثة الأمم المتحدة أثناء القيام بعملها.

فلم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة بعد من العودة إلى مواقع الأفرقة التي اضطرت لإخلائها في العام الماضي. ويهدد السكان المحليون البعثة ويقيدون حريتها في التنقل ويطالبون بانسحابها. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. ويجعل ذلك من الصعب على البعثة دعم عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في هذه المنطقة، كما كلفها مجلس الأمن بذلك. ومن شأن إظهار الطرفين لإرادة سياسية أكبر في دعم البعثة بشأن هذه المسألة أن يحدث فرقا. ونحث على التواصل مع السكان المحليين لتيسير الأداء السلس للقوة الأمنية المؤقتة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وإعادة نشر بعثة الأمم المتحدة في مواقع الأفرقة التي تم إخلائها.

كما ندعو السودان إلى السماح للبعثة بإمكانية الوصول إلى مطار أنتوني. وهذه مسألة تتعلق بسلامة وأمن حفظة السلام، ومن الضروري للغاية أن تكون لدى القوة الأمنية المؤقتة القدرة على القيام بعمليات إجلاء طبي أو إجلاء للمصابين إذا لزم الأمر.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل بشكل بناء مع المجلس لتجديد ولاية البعثة. وسنواصل الشراكة مع جميع أعضاء المجلس وحكومتها السودان وجنوب السودان وشعوب المنطقة وجميع أصحاب المصلحة للعمل من أجل تحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وكينيا وبلدي، غابون.

والاستقرار في أبيي. وبينما تخضع القوة لإعادة تشكيلها لتصبح قوة جديدة متعددة الجنسيات، تظل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي متفانية في الاضطلاع بولايتها الحاسمة المتمثلة في حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. لكننا نعلم أن هناك قدراً كبيراً من العمل ينتظرنا. ولذلك أود اليوم أن أناقش ضرورة تجديد التعاون الدبلوماسي في أبيي، والعمل الذي يجب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة القيام به للتصدي للعنف والتضليل، وأهمية أن تفتح أمام القوات التابعة للقوة سبل الوصول على النحو الذي تحتاجه لإكمال مهمتها.

أولاً، لنقل بوضوح تام: لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل لهذا النزاع إلا من خلال الدبلوماسية. ونشجع جميع الأطراف على تجديد الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي وعلى إيجاد حل مقبول للطرفين للوضع النهائي لأبيي. ونأسف لعدم عقد أي اجتماعات لأي مؤسسات أو آليات مشتركة، بما في ذلك الآلية السياسية والأمنية المشتركة، منذ آخر مرة أحاط فيها المجلس علماً بالحالة في أبيي في العام الماضي (S/PV.8887). ومن غير المقبول ببساطة أن نستسلم للوضع الراهن. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث على تعيين نائب مدني لرئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة، مما سيمكن البعثة من تقديم دعم أفضل للطرفين في مساعهما. وترحب الولايات المتحدة بمشاركة الاتحاد الأفريقي لدفعنا قدماً نحو إيجاد حل.

ثانياً، يساورنا قلق عميق إزاء الاشتباكات العنيفة التي اندلعت مؤخراً في أبيي في شباط/فبراير وآذار/مارس، ونشكر البعثة على الاستجابة السريعة لاستعادة النظام وزيادة الدوريات. وللمضي قدماً، يجب أن نحسن العلاقات المجتمعية في الميدان. وهذا أمر أساسي للتصدي للتحديات الأمنية في أبيي. وتضطلع شرطة الأمم المتحدة بدور مركزي في إشراك المجتمع المحلي في دورياتها ومن خلال حملات التوعية، بما في ذلك حملات التوعية بشأن العنف الجنساني. وهذا يؤكد حاجة البعثة إلى مزيد من أفراد الشرطة للتصدي للإجرام وإلى نائب مدني لرئيس البعثة لتعزيز الحوار مع الأطراف، بما في ذلك بشأن إنشاء جهاز شرطة مشترك. ونكرر مرة أخرى دعوتنا للسودان إلى إصدار تأشيرات دخول لموظفي الأمم المتحدة الذين يوفدهم مجلس الأمن في عام ٢٠١٩، ولنايب مدني لرئيس البعثة.

وأشكر السيدة هانا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، والسيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطتهما الملهمتين. وبالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، أهني السيدة تيتيه على ترقيتها إلى منصب المبعوث الخاص وأكرر تأكيد دعمنا لها.

سنركز في بياننا على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية. يلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن باهتمام التعزيز المستمر للعلاقات بين السودان وجنوب السودان، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في حل القضايا العالقة، بما في ذلك مسألة أبيي. والواقع أن غياب المؤسسات الإدارية القوية، ولا سيما في مجالي الأمن والعدالة، يبقي المنطقة في حالة من الهشاشة الدائمة. ويحث الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على استئناف الحوار بين السودان وجنوب السودان بهدف التعجيل بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، مع وضع مصالح سكانها في المقام الأول.

وندعو الطرفين إلى تنفيذ توصيات واستنتاجات الآلية السياسية والأمنية المشتركة واجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. كما يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن ضرورة أن يجتمع السودان وجنوب السودان بانتظام وأن يشاركا بنشاط في الآلية السياسية والأمنية المشتركة، وهو أمر ضروري لتخفيف التوترات وتعزيز الحوار. ونشيد بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنظيم حوار للسلام بين القبائل وتشجيع مشاركة النساء والشباب في كل من

المجالات الإدارية المؤسسية والعملية السياسية. وبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشاء القوة الأمنية المؤقتة، يبدو لنا أن من الضروري تحديد الوضع النهائي لأبيي، مع الأخذ في الاعتبار توقعات السكان. ولا يزال الدور التيسيري الذي يضطلع به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ودعم المجتمع الدولي أساسيين لتحقيق هذه الغاية.

وعلى الجبهة الأمنية، يساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة قلق عميق إزاء تجدد العنف المسلح والاشتباكات القبلية في أبيي. وندين بشدة

أعمال العنف، ولا سيما في الشمال الشرقي بين قبيلتي المسيرية ودينكا نفوك. ويجب التحقيق في هذه الهجمات، فضلا عن تلك التي وقعت في كولوم ومابوك ودونفوك وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ويدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات. ونحثها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف جميع الأنشطة العدائية التي يمكن أن يكون لها أثر ضار على السكان المحليين.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا القلق إزاء الصعوبات التي يواجهها سكان أبيي، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بالبرنامج المشترك لأبيي الذي يراعه فريقا الأمم المتحدة القطريان للسودان وجنوب السودان. إن إنجاز المشاريع الرامية إلى استعادة تقديم الخدمات، بما في ذلك الحصول على المياه والصحة والتعليم والاتصالات والبنية التحتية الأساسية، أمر بالغ الأهمية لتحسين حياة الناس.

ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة أيضا على الحاجة إلى تعزيز المساعدة الإنسانية. وندين بأشد العبارات الهجمات المسلحة على موظفي القوة الأمنية المؤقتة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر عمال الإغاثة المتوفين في أبيي وندعو إلى إجراء تحقيقات عاجلة لضمان المساءلة. ويجب اتخاذ جميع التدابير لضمان حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق.

كما نحث البلدين على الامتثال الكامل لاتفاق مركز قوات حفظ السلام والمساعدة بتيسير الخطوات الإدارية اللازمة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها وإعادة نشرها، حسب الاقتضاء.

ونشيد إشادة كبيرة بأفراد القوة الأمنية المؤقتة الذين يضطلعون بولايتهم على الرغم من الظروف الصعبة. وتجدر الإشارة بالوحدة الإثيوبية، التي انتهت ولايتها مؤخرا، على التزامها في أبيي. ونرحب بوصول وحدات جديدة من البلدان الأخرى المساهمة بقوات.

هذه الاجتماعات. وندعو أيضا إلى تنفيذ قرارات الآلية السياسية والأمنية المشتركة. وقد شهدت الأشهر الأخيرة عدة حوادث أمنية أسفرت عن مقتل مدنيين أبرياء. ونعتقد أن الاجتماعات المنتظمة للجنة في غاية الأهمية للإدارة الفعالة والتصدي للتحديات الأمنية في أبيي. إن استمرار الاشتباكات العنيفة بين قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية أمر يبعث على القلق. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود البعثة في الجمع بين شيوخ القبيلتين. ونرحب بالجهود الرامية إلى إعادة عقد مؤتمر السلام المشترك بين القادة التقليديين، المقرر انعقاده الآن في الشهر المقبل.

فيما يتعلق بتنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اضطلعت البعثة بمهام رئيسية تشمل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، على الرغم من التحديات التشغيلية والإدارية. ومن المهم أن تعمل سلطات السودان وجنوب السودان على حل هذه المسائل بشكل حاسم. وتشمل هذه التدابير تشغيل مهبط الطائرات في أتوني وإصدار تأشيرات لوحدات الشرطة المشكلة. وندعو أيضا إلى إنشاء دائرة شرطة أبيي. ونلاحظ مع القلق شن الهجمات على قوة الأمم المتحدة، وانتهاكات حرية التنقل. وفي ذلك السياق، نشدد على أهمية ضمان سلامة وأمن حفظة السلام.

ونرحب بالمبادرات التكنولوجية المبتكرة مثل مشروع "المخيم الذكي" لتحسين أداء البعثة. ومن أجل دعم البعثة وقدرتها على الوفاء بولايتها، ينبغي بذل كل الجهود لتحسين التنسيق مع الحكومات المضيفة. ونلاحظ أن العمل فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر قد بدأ. وينبغي تنفيذ هذه المشاريع على جناح السرعة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في العملية الجارية لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

إن الهند ملتزمة بإحلال السلام والاستقرار والتنمية في أبيي. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر أن وحدة هندية مؤلفة من ٥٧٠ فردا من حفظة السلام ستضم قريبا إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في أفغانستان، ونشرها جار بالفعل.

في الختام، إن علاقات الهند الطويلة الأمد والودية مع السودان وجنوب السودان قد صمدت أمام اختبار الزمن. ونحن واثقون من أن

ويجب أن يعمل الشركاء الدوليون، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بحزم على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي وأن يدعموا جهود الحوار بين السودان وجنوب السودان. وما زلنا مقتنعين بأن تحقيق الوضع النهائي لأبيي هو مفتاح انسحاب قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بصورة متضافرة ومنسقة. وفي هذا الصدد، ندعو السلطات إلى تكثيف مشاوراتها لإحراز تقدم بشأن المؤشرات السبعة.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للمبعوثة الخاصة للفرق الأفريقي والقوة الأمنية المؤقتة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع أصحاب المصلحة في جهودهم على أرض الواقع من أجل إيجاد حل سياسي لوضع أبيي.

**السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير - لاكروا والمبعوثة الخاصة للفرق الأفريقي هانا نيتيه على إحاطتهما بشأن التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها والتقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٦٠٩ (٢٠٢١). وأرحب أيضا بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

لا يزال الحل السلمي للوضع النهائي لأبيي، وفقا لاتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق بالمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، أمرا أساسيا لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في المنطقة. وفي هذا الصدد، نلاحظ عدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين أن التطورات السياسية الداخلية في السودان وجنوب السودان كانت لها الأسبقية على الوضع النهائي لأبيي، نأمل أن يمضي الطرفان قدما، في الأشهر المقبلة، في عملية للتوصل إلى تسوية سياسية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن انعقاد لجنة الرقابة المشتركة في أبيي يشكل أولوية، كما تم إبرازه خلال اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عُقد في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. فلم تجتمع اللجنة، المكلفة بالاجتماع كل شهر، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ونؤيد الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل استئناف

خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ونرحب أيضا بجهود البعثة سواء بتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع، وبضمان مشاركة النساء في عمليات السلام المحلية، وفي تسوية المنازعات.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان، فيحدونا الأمل في استمرار قيادتي الدولتين في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في كلا البلدين، للدلالة على استمرار التحسن في علاقاتهما. ونحن واثقون من أن البناء على ذلك التقدم سيسهم في التوصل إلى حل دائم فيما يتعلق بالمركز النهائي لمنطقة أبيي.

نرحب أيضا باجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة ووثقتها الختامية، ونتطلع إلى استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، بدعم من الاتحاد الأفريقي.

نسلم بالدور المهم الذي تضطلع به البعثة في بيئة متغيرة وتعج بالتحديات، ولا سيما في تيسير الحوار بين القبائل، ودعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق من ذلك. وفي ذلك السياق، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لجميع أفراد البعثة الذين خدموا في البعثة. ونرحب بقوات حفظ السلام الجديدة وكذلك بقائد القوة، الذي بدأ بالفعل بالتواصل مع المجتمعات المحلية وحكومتها السودان وجنوب السودان. ونردد دعوة الأمين العام إلى إعادة تشغيل المقر القطاعي في قوك مشار التابع للآلية المشتركة وموقعي الفريقين.

في الختام، نرحب بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة ودعمها لها لفترة إضافية مدتها ستة أشهر، مع ضرورة مراعاة آراء الخرطوم وجوبا عند مناقشة تجديد الولاية، فضلا عن التركيز مجددا على التواصل مع جميع المجتمعات المحلية واستخدام الأدوات المتاحة لتخفيف حدة التوترات.

**السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أنا أيضا أشكر جان - بيير لأكروا وهانا تيته على إحاطتهما. ونرحب أيضا بتعيين المبعوثة الخاصة. ويمكن للسيدة تيته أن تعول على دعم فرنسا الصادق في مهامها الجديدة، كما كان الحال في السابق. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

كلا البلدين سيفلحان في حل جميع المسائل المتعلقة وسيخرجان منها أقوى. ونحن من جانبنا، ما زلنا ثابتين في دعمنا لجوبا والخرطوم في هذه الجولة.

**السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة):** أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أنضم إلى زملائي في الترحيب بالسيدة هانا سرور تيته في المجلس وتقديم إحاطتها الأولى بوصفها المبعوثة الخاصة للقرن الأفريقي. ونعرب عن دعمنا لها ولدورها الهام. وأرحب أيضا بتمثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

تُعقد جلسة اليوم في ظل تطورات مثيرة للقلق في منطقة أبيي، بما في ذلك استمرار الاشتباكات بين الطوائف، وشن الهجمات على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وما رافقها من أحداث أخرى عرقلت عمل البعثة. وقد أثرت أيضا تلك التطورات تأثيرا سلبيا على عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما قتل العاملين في المجال الإنساني وإجلاء ما يقرب من ٨٠٠ شخص منهم، كما حدث مؤخرا نتيجة للاشتباكات التي وقعت في أعوك. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا التشديد على أهمية اتخاذ جميع التدابير التي تضمن سلامة العاملين في المجال الإنساني.

إن تلك التطورات المثيرة للقلق تتطلب تعزيز الحوار والتعايش السلمي لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الحالية وتعزيز العلاقات بين القبائل. وفي ذلك السياق، من المشجع اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة تلك التوترات، بما في ذلك التحقيق فيها، بالإضافة إلى توقيع قبيلتين مؤخرا على وقف الأعمال القتالية في جنوب السودان. ونشدد أيضا على أهمية إنشاء آليات إدارية وأمنية مؤقتة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي وقعه الطرفان، لضمان إزالة تلك التوترات.

نشجع البعثة، في الوقت نفسه، على مواصلة العمل بانتظام مع المجتمعات المحلية والاستماع إلى شواغلها. ونعتقد أن الاستعداد لعقد مؤتمر السلام المشترك بين الزعماء التقليديين في شهر أيار/مايو

انتهازي لحالات الضعف تلك والاستفادة من جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي. وفي كل تلك الأزمات، فإن للمبعوثة الخاصة دورا توثيقه، وتوثيقها تأييدا كاملا.

**السيد دي أوليفيرا فريتاس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تتيه على إحاطتيهما، وكذلك المبعوث الخاص أونانغا - أنيانغا على إسهاماته. وأرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

وأود أيضا أن أشكر جميع أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على العمل الشاق والمهم الذي قاموا به حتى الآن ولا يزالون يقومون به يوميا في منطقة أبيي. وينبغي التوجه بشكر خاص لإثيوبيا وللقوات الإثيوبية وضباط الأركان الذين مكنوا من نشر البعثة. كما أشكر نيجيريا وقائد القوة سوير، بالإضافة إلى الاتحاد الروسي، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباكستان، وبوليفيا، وبيرو، ورواندا، وسيراليون، والصين، وغانا، وكينيا، ومنغوليا، وناميبيا، ونيبال، والهند، وجميع البلدان المساهمة التي تجعل عمل البعثة ممكنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أثير ثلاث مسائل.

الأولى هي التسوية السياسية الطويلة الأجل لمركز منطقة أبيي. ولن يحرز التقدم بشأن العمليات والجدول الزمني، والأهم من ذلك، بشأن الحلول الرامية إلى التوصل إلى أرضية مشتركة إلا بمفاوضات عادلة وموثوقة. والاتصالات المباشرة أساسية لتلك الجهود. ولهذا السبب ينبغي لنا أن ندعم ليس المحادثات الإضافية بين جنوب السودان والسودان فحسب، وإنما أيضا إجراء المزيد من الاتصالات بين الطرفين على مختلف المستويات. وينبغي ألا تؤدي التحديات الداخلية في كل بلد إلى إخراج الديناميات الثنائية التي أدت إلى علاقات أكثر ودية في السنوات الأخيرة عن مسارها. وقد يغتنم الزعيمان السوداني والجنوبي سوداني هذا الانفتاح الثنائي لإحراز التقدم نحو تسوية سياسية بشأن أبيي.

والمسألة الثانية التي سأسلط الضوء عليها هي البعد الإقليمي للمفاوضات. وقد شجع الأمين العام الاتحاد الأفريقي بصورة مناسبة على تكثيف جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد. وإذا كانت الأطراف

أود أن أشدد على ثلاث نقاط: أولاً، جهود الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. إن وجود البعثة ضروري للإبقاء على الظروف التي تمكن من تسوية الحالة في أبيي وحماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، إن ما يبعث على القلق لدينا استمرار العنف ضد المدنيين وحفظه السلام، وندعو الطرفين إلى إنشاء الآليات المشتركة اللازمة لضمان الاستقرار في أبيي. ونشجع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في السودان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في السودان وجنوب السودان على مواصلة أنشطتها في مجال بناء السلام. ويجب أيضا إشراك المجتمعات المحلية في تلك الجهود. ويمثل ذلك فرصة قيمة جدا لاستئناف الحوار والتحرك نحو المصالحة.

نشعر بخيبة أمل لأنه لم تتم بعد إعادة نشر قوة الأمم المتحدة في المواقع الثلاثة التي اضطرت إلى إخلائها في نهاية عام ٢٠٢١. وندعو السودان وجنوب السودان إلى ضمان أمن قوة الأمم المتحدة وحرية حركتها، تماشيا مع التزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات. ويجب على جنوب السودان بالذات تخفيف حدة التوترات مع المجتمعات المحلية لإعادة تأسيس دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها. وبخلاف ذلك، سيتعين على مجلس الأمن أن يستخلص الاستنتاجات اللازمة عندما نجتمع في المرة القادمة لمناقشة تجديد ولاية البعثة.

إن التحديات المحلية والإقليمية التي يواجهها السودان وجنوب السودان تعوق حل النزاع الحدودي في أبيي. وتزيد أيضا من صعوبة الاضطلاع بمهمة حفظ السلام، كما يتضح من تجديد وحدات القوة الجاري حاليا. وفي ذلك السياق، من الملح إعادة إرساء انتقال ديمقراطي في السودان، ونكرر تأكيد دعمنا لجهود التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

إننا نشجع دول المنطقة على حل نزاعاتها عن طريق الحوار، سواء أكان ذلك في أبيي أو منطقة مثلث الفشقة، أو سد النهضة، أو فيما يتعلق بصراع تيغراي. لذلك، من الحيوي تحاشي أي استغلال

وتكرر أيرلندا تقدير الأمين العام للدعم والتعاون من جانب السودان وجنوب السودان والبلدان الجديدة المساهمة بقوات في إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. ونحث جميع المعنيين على مواصلة العمل من أجل نشر عوامل تمكين إضافية في الأشهر المقبلة. وينبغي اعتبار إعادة تشكيل البعثة فرصة لتعزيز البعثة، بما في ذلك قدرتها على دعم حقوق الإنسان في أبيي.

ونرحب بإصدار تأشيرتين مؤقتتين مؤخرا لنشر اثنين من موظفي حقوق الإنسان في أبيي، وهو ما طال انتظاره. وأبرز تقييمهما لحالة حقوق الإنسان الشواغل المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، فضلا عن الحواجز التي تحول دون الوصول إلى العدالة وانعدام المساءلة. وندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى تيسير النشر الدائم للخبرات ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان.

كما ندعو حكومتي السودان وجنوب السودان إلى أن تعالجا الآن مسائل أخرى تقوض القدرة التشغيلية لقوة الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم إصدار تأشيريات لأفراد الشرطة، وعدم إحراز التقدم نحو تشغيل مهبط طائرات أتوني.

ويساورنا القلق إزاء العقوبات المستمرة التي تحول دون تنفيذ الولاية، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية تنقل القوة. وينبغي أن تتوقف هذه العقوبات فوراً.

بيد أن أكثر ما يثير القلق هو الهجمات على القوة، على النحو الذي أشار إليه وكيل الأمين العام لأكروا. وتدين أيرلندا تلك الحوادث وتهيب بالسلطات التحقيق فيها. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الهجمات ضد حفظة السلام لدينا.

وكما أخبرنا الممثل الخاص للأمين العام، فإن التوصل إلى حل للمركز النهائي لأبيي شرط مسبق لإحلال السلام. وهذا يتطلب من السودان وجنوب السودان إعطاء الأولوية للمساءلة والاتفاق بسرعة على عملية لإيجاد تسوية سياسية. وللأسف لم يحرز أي تقدم بشأن ذلك في الأشهر الستة الماضية.

مستعدة لاستئناف مشاورات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، فإن الاتحاد الأفريقي يتمتع بالشرعية اللازمة لتيسير ودعم الجوانب السياسية واللوجستية لها. ومن المشجع أن نلاحظ أن الأمم المتحدة مستعدة للإسهام في تلك الجهود، كما ذكر الأمين العام بوضوح في تقريره (S/2022/316) الصادر مؤخرا. وإذا توفر الدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يمكن تعزيز بعد دون إقليمي وإنشاء قنوات إضافية للتفاوض.

وأود أن أعلق على مسألة ثلاثة، وهي الحالة في الميدان. إن دورات العنف المتكررة في منطقة أبيي تجعل المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين خطرين.

وعلاوة على ذلك، من دواعي القلق البالغ أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأطفال المحليين غير ملتحقين بالمدارس. ويلخص هذا الرقم حالة حقوق الإنسان المحلية، فضلا عن التحديات الكبيرة التي يواجهها السكان المحليون في أبيي.

ويشجعنا أن المعهد أجرى تقييما واسعا لحقوق الإنسان في آذار/مارس. وينبغي تحفيز التطورات الإيجابية التي تمكن من هذا التدقيق، مثل إصدار التأشيريات.

وأختتم بياني بالتأكيد على دعم البرازيل للمبعوثة الخاصة تيتيه.

**السيد غالاجر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته، وبالترحيب بالمبعوثة الخاصة تيتيه. لقد تولت المبعوثة الخاصة دورها في وقت حيوي للقرن الأفريقي. إن تجربتها مؤخرا المتمثلة في العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي، موضع ترحيب، حيث إن للاتحاد الأفريقي دورا رئيسيا يؤديه في المساعدة على معالجة العديد من أزمات المنطقة، وبخاصة في أبيي. واسمحو لي أيضا أن أرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في القاعة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أيضا أن أشيد بإثيوبيا، التي قدم حفظة السلام فيها إسهاما مهما في صون السلم والأمن في أبيي.

ويسرنا أن نلاحظ أنه على الرغم من بعض حالات العنف الطائفي المتكررة، التي حلها بسرعة ممثلو السودان وجنوب السودان ومعتمرو الخوذ الزرقاء، بما في ذلك القيادة النيجيرية الجديدة، ظلت الحالة في أبيي مستقرة عموماً في الأشهر الأخيرة.

إنها تتطلب جهوداً مشتركة من الطرفين للنجاح في تعزيز التسوية بين السودانيين. وفي ذلك الصدد، نرحب بقيام ممثلي السودان وجنوب السودان بتكثيف اتصالاتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك على أعلى المستويات.

ونشيد أيضاً بكون أن الطرفين أظهرتا استعدادهما لإقامة تعاون متبادل المنفعة، ولا سيما بشأن الاستغلال المشترك للموارد النفطية المحتملة لمنطقة أبيي المتنازع عليها. ونرى أن الزيارة التي قام بها رئيس المجلس السيادي للسودان، الفريق البرهان، إلى جوبا يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس ومحادثاته مع رئيس جمهورية جنوب السودان، السيد سلفا كير ميارديت، تمثل خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

ونرحب أيضاً بالاجتماع المشترك الذي سيعقد في تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر بين الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الحدودية المشتركة. ونأمل أن ييسر الحوار بين الخرطوم وجوبا التوصل إلى اتفاقات بشأن الوضع النهائي لأبيي.

إننا نعتبر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عاملاً هاماً في ضمان الاستقرار. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتقد أنه يجب على البعثة أن تتقيد تقيداً صارماً بولايتها. فالهدف الرئيسي من وجود الأمم المتحدة في المنطقة هو صون الأمن ومساعدة السودان وجنوب السودان في جهودهما الرامية إلى إيجاد حل مقبول للطرفين للنزاع الحدودي.

ونرحب بعمل البعثة للحفاظ على الحوار بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية مع التركيز على وضع تدابير لبناء الثقة بينهما. وينبغي تحليل أسباب أحداث العنف الجديدة في أبيي تحليلاً أوثقاً. ونأمل أن يُعقد مؤتمر السلام المشترك المقبل للزعماء التقليديين قريباً.

ونلاحظ أنه لا تزال هناك بعض المسائل المتعلقة بأنشطة ذوي الخوذ الزرقاء والتقدم المحرز في الوفاء بالنقاط المرجعية في عمل الآلية

ونحث كلا الطرفين على استخدام ودعم الآليات القائمة بغية إحراز تقدم. وتشمل تلك الآليات الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

ويمثل ترسيم الحدود جزءاً مهماً من الحل النهائي للحالة. وندعو جنوب السودان إلى معالجة المشاكل التي تواجهها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في قوك مشار وأماكن أخرى.

ويساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع مستويات العنف في أبيي، بما في ذلك الهجمات مؤخراً في اللو ونونق وأمبيت، التي أبلغ فيها عن مقتل أو إصابة أكثر من ٦٠ شخصاً. وهذا تصعيد مثير للقلق. ولا يؤدي العنف المستمر إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة جداً في أبيي وعدم حصول السكان على الخدمات الأساسية والحيوية.

ونأمل أن يتسنى قريباً عقد مؤتمر السلام للزعماء التقليديين، المقرر عقده في شباط/فبراير من هذا العام. ونرحب بمحادثات آذار/مارس في جوبا بين السودان وجنوب السودان، ونحث على استئناف الحوار.

ونرحب أيضاً بالجهود التي بذلتها مؤخراً سلطات جنوب السودان لإحلال السلام بين قبيلتي دينكا نقوك ودينكا توك. ومن الأهمية بمكان أن تستفيد جميع جهود الحوار من المشاركة الكاملة ودون عوائق للمرأة وإدماج الشباب، وكلاهما مفتاح لأي سلام مستدام وشامل للجميع.

وفي الختام، ومن أجل مصلحة شعوب المنطقة، أدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى إيجاد حل سلمي ودائم للوضع النهائي لأبيي وترسيم الحدود.

**السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** نشكر وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي هانا تيتيه على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. وأهنئ السيدة تيتيه على تعيينها الجديد. واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد بارفي أونانغا - أنيانغا على عمله في المنصب.

إن العلاقات المجتمعية هي المفتاح لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أبيي. وتشجع الصين القبائل ذات الصلة على مواصلة حوارها، بمساعدة البعثة، بغية تحسين علاقاتها، وتسوية النزاعات وحل الخلافات على النحو الواجب وتحقيق التعايش المتناغم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت العلاقة بين السودان وجنوب السودان في التحسن، مما هيا ظروفًا مواتية لاستقرار منطقة أبيي. وفي الوقت الراهن، يركز كلا البلدين على النهوض بالعمليات السياسية الخاصة بكل منهما. وتشجع الصين الجانبين على الاستفادة من قائمة المؤسسات المشتركة، مثل الآلية السياسية والأمنية المشتركة لأبيي، وتبادل المعلومات والتعامل مع حالات الطوارئ في الوقت المناسب من أجل الحفاظ على السلام في أبيي.

تحرز عملية إعادة تشكيل العنصر العسكري في القوة الأمنية المؤقتة تقدماً بطريقة منظمة وسجل حفظة سلام من عدة بلدان مساهمة محل حفظة السلام الإثيوبيين. وعلى مدى السنوات الـ ١١ الماضية، اضطلع حفظة السلام الإثيوبيون بنشاط بولاياتهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة وتعاونوا وثيقاً مع السودان وجنوب السودان والسكان المحليين، مما أسهم إسهاماً هاماً في صون السلام في أبيي، وهو ما تثني عليه الصين بشدة.

وقد نشرت الصين، بوصفها بلداً جديداً مساهماً بقوات في البعثة، وحدة طائرات هليكوبتر في أبيي وستتشر قوة للرد السريع في أقرب وقت ممكن.

وريثماً يتم التوصل إلى حل للوضع النهائي لأبيي، تؤيد الصين من حيث المبدأ تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة وتشجع السودان وجنوب السودان والسكان المحليين على تيسير عملها عن طريق ضمان سلامة وحرية تنقل أفرادها وكفالة سلامة إيصال الإمدادات إلى البعثة.

**السيد غوميس روبليدو فرديوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**  
يشكر وفد بلدي وكييل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوثة الخاص هانا تيتيه على إحاطتيهما صباح اليوم. ونود أيضاً أن نرحب بممثلي جنوب السودان والسودان في جلسة اليوم.

المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وما زلنا نعتقد أن الضغوط والاتهامات لن تحل تلك المشاكل. وندعو قادة بعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل من أجل حل تلك المسائل مع الخرطوم وجوبا. ويجب أن تؤخذ مواقف السودان وجنوب السودان والشواغل التي أعربا عنها في الحسبان عن كثب. ونأمل أن تؤخذ هذه الحالة في الحسبان في سياق العمل المتعلق بقرار مجلس الأمن بشأن تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة.

وكما نرى في تقرير الأمين العام (S/2022/316)، فإن عملية الاستعاضة عن القوات الإثيوبية في البعثة بحفظة سلام جدد من بلدان أخرى تسير بسلاسة وأنها شارفت على نهايتها. ومن المهم أيضاً كفالة نشر التشكيلة الجديدة في تعاقب مناسب مع عمل حفظة السلام الإثيوبيين، الذين أبانوا عن مستوى عالٍ من الحس المهني والشجاعة وتجنب المشاكل اللوجستية.

ونعتقد أن الوجود المستمر لحفظة السلام في المنطقة لا يزال مهماً جداً. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام استعراض ولاية القوة الأمنية المؤقتة، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لمدة ستة أشهر.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما. وتهنئ الصين السيدة تيتيه على تعيينها مبعوثة خاصة للأمين العام للقرن الأفريقي وستدعم عملها بنشاط. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان لهذه الجلسة.

لا تزال الحالة الأمنية في أبيي تواجه تحديات منذ بعض الوقت. حيث تنتشب نزاعات قبلية وتقع جرائم أمن عام من وقت لآخر، في حين لم يتم بعد إنشاء دائرة شرطة أبيي المشتركة. ومع ذلك، من المشجع أن السودان وجنوب السودان يواصلان ممارسة ضبط النفس بشأن مسألة أبيي. وتتعاون قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع السلطة الإدارية لمنطقة أبيي والسكان المحليين والسودان وجنوب السودان في معالجة الحوادث الأمنية على النحو الواجب. كما تؤدي لجان الحماية المجتمعية، التي أنشئت بمساعدة القوة الأمنية المؤقتة، دوراً هاماً.

وأخيرا، نقر بإعادة تشكيل البعثة، بإدماج بلدان جديدة مساهمة بقوات. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا المستمر للاتحاد الأفريقي وجهود الوساطة التي يبذلها وتشجيعه على مواصلة عمله.

السيد لامسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة تيته على إحاطتهما اليوم، وكذلك ممثلي السودان وجنوب السودان على حضورهما.

في البداية، أود أن أشكر إثيوبيا على قيادتها ومشاركتها بوصفها البلد الوحيد المساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي على مدى العقد الماضي. وقد كان لإثيوبيا أثر كبير في دعم سلامة وأمن السكان في أبيي وكفلت تمكن البعثة من الاضطلاع بمهامها، على النحو الذي كلفها به المجلس.

وتمر قوة الأمم المتحدة الآن بمرحلة حرجة بسبب إعادة هيكلتها بوصفها بعثة متعددة الجنسيات. ونشكر جميع البلدان المساهمة بقوات التي تم بالفعل نشر كتائبها أو أفرادها. ويأتي ذلك في وقت حيوي في أبيي، حيث اندلعت أعمال عنف جديدة وتعرض حفظة السلام للهجوم والإصابات بشكل متزايد في الأسابيع الأخيرة.

ويساورنا قلق عميق إزاء العنف الذي تجدد مؤخرا وأسفر عن معاناة إنسانية وتشريد وأدى إلى تفاقم النزاعات بين القبائل في أبيي. ويهدد هذا العنف القبلي بعكس اتجاه المكاسب التي تحققت نحو تحقيق التعايش السلمي في المنطقة. ونحث الطرفين على إبداء الإرادة السياسية، ومنع تصعيد الأعمال القتالية، والدعوة إلى الوقف الفوري للعنف.

وفي حين أنه لا توجد إرادة سياسية ولا تقدم بشأن الاتفاقات السياسية وترسيم الحدود بين الخرطوم وجوبا، فإن المظالم الاجتماعية والاقتصادية للسكان تحتاج إلى معالجة. ولا تزال مختلف الجهات الفاعلة والقبائل لا تثق في بعضها البعض. وهناك حاجة ماسة إلى تدابير لبناء الثقة ويجب تنفيذها بطريقة منسقة.

ونشيد بفرريقي الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان على تحسين تنسيقهما وتعاونهما في أبيي، مما يعكس نهج وحدة العمل

مما يؤسف له ما تسبب فيه الانقلاب الذي وقع في السودان في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي والتحديات المتعددة التي تواجه جنوب السودان من تراجع اهتمام الطرفين بالحالة في أبيي. غير أن التحسن الأخير في العلاقات بين البلدين، وهو ما نرحب به، يمثل فرصة لإعادة إطلاق العملية للتوصل إلى اتفاق دائم فيما يتعلق بالنزاع الحدودي في أبيي، وهو اتفاق ينبغي ألا يستبعد مبدئيا أي آلية للتسوية السلمية للنزاعات، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، إذا كانت تلك هي إرادة الطرفين. ولكن لا يمكن إحراز تقدم نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة إلا من خلال التعاون والجهود المشتركة في مندييات، مثل الآلية السياسية والأمنية المشتركة ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي. ونأسف، شأننا شأن الأعضاء الآخرين، لأن اللجنة لم تجتمع منذ عدة سنوات.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان في أبيي مصدرا للقلق. وبطبيعة الحال، نرحب بإصدار تأشيرات لاثنتين من موظفي حقوق الإنسان للسماح لهما بإجراء تقييم طال انتظاره في أبيي. وعلى هذا المنوال، ندعو سلطات السودان وجنوب السودان إلى السماح بنشر خبراء في مجال حقوق الإنسان كجزء من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

ولأسف، نلاحظ استمرار الاشتباكات بين القبائل في أبيي، ولا سيما في منطقة أقوك. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها السلطات في جنوب السودان لمحاولة الحد من تلك التوترات القبلية. وبينما ننوه بالجهود المبذولة لتنظيم مؤتمر سلام مشترك للزملاء التقليديين، نأسف لأن الخلافات حول تكوين الوفدين حالت دون تنظيم المؤتمر وفقا للجدول الزمني المقرر، أي في شباط/فبراير. ونحث البعثة على مواصلة تشجيع إجراء محادثات السلام الضرورية بمشاركة كاملة للشباب والنساء، كما سبق ذكره.

إن سلامة موظفي البعثة أمر بالغ الأهمية. ولهذا السبب، أدان وفد بلدي الهجمات المسلحة التي وقعت في آذار/مارس ضد أفراد البعثة. وتمثل أعمال العنف هذه تهديدا لعمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع. ونحث السلطات على ضمان سلامة أفراد البعثة وحرية تنقلهم. وبالمثل، ووفقا للالتزامات تلك السلطات بموجب اتفاق مركز القوات، يجب إجراء تحقيقات عاجلة لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

الهجمات المتصلة بالهجرة الموسمية. ونقدر جميع المبادرات المحلية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وعلاوة على ذلك، نقدر جهود قائد القوة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وفقا لولايته.

ومن الأهمية بمكان أن تظل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي تعمل بكامل طاقتها ومستعدة لاستخدام القوة عند الاقتضاء لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني. ويشمل ذلك نشر وحدات الشرطة المشكلة. وعلاوة على ذلك، نحث السودان وجنوب السودان على دعم عمل قوة الأمم المتحدة.

وأود أن أضيف ثلاث نقاط أخرى إلى مناقشة اليوم بشأن القوة المؤقتة والوضع في أبيي

أولاً، ما تزال أبيي منطقة متنازعا عليها وذات ماض مضطرب جدا. ولا شك في أن قوة الأمم المتحدة تقوم بدور بالغ الأهمية في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في أبيي. ومع ذلك، لا يوجد تقدم بشأن المسألة الأكثر إثارة للجدل - ما إذا كانت أبيي ستنتهي إلى السودان أو جنوب السودان.

وفي حين أن ذلك لا يزال دون حل، فإن تنفيذ الآليات المشتركة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق حزيران/يونيه ٢٠١١، أمر مهم. ومن شأن ذلك أن يعزز التعاون ويبني الثقة بين القبائل على أرض الواقع. ونحث الطرفين على استئناف اجتماعات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

ومن الأهمية بمكان أيضا تطبيق إجراءات فعالة للحصول على التأشيرات من أجل كفاءة تعيين أفراد الشرطة والأفراد العسكريين واستبدالهم في الوقت المناسب، فضلا عن الخبرات الفنية في مجال حقوق الإنسان وغيرهم من الموظفين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن يُتاح مهبط طائرات أتوني.

ثانياً، نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والثقة بين قبائل أبيي. ونشجع بقوة مشاركة قوة الأمم المتحدة المستمرة في دعم مبادرات السلام التي تقودها النساء، فضلا عن جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. وينبغي

في الأمم المتحدة وهو أمر لا بد منه في معالجة الحالة المعقدة على أرض الواقع. وينبغي لقوة الأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع الفريقين القطريين من أجل كفاءة أن تتكلم جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان بصوت واحد وأن تعمل في وئام.

وتشيد ألبانيا بالدلائل الأولى على مشاركة المرأة في أبيي. ولا يمكننا إيجاد حلول مستدامة عندما يستبعد نصف السكان من عملية صنع القرار. وقد حان الوقت لإشراك المرأة في المناقشات وفي أعمال المشاريع. وندعو الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة إلى التركيز بشدة على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أبيي، بما في ذلك من خلال التحوار مع أصحاب المصلحة المجتمعيين والنساء والشباب.

وفي الوقت نفسه، نكرر دعوة الأمين العام إلى إدراج رصد حقوق الإنسان والخبرة الفنية في البعثة. وتحتاج قوة الأمم المتحدة على وجه السرعة إلى خبراء دائمين في مجال حقوق الإنسان لملء هذا الفراغ.

وأخيراً، ندعو حكومتي جنوب السودان والسودان إلى كفاءة أن تتمكن البعثة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من الاضطلاع بولائتيهما دون عوائق. ويحتاج السودان بصفة خاصة إلى إصدار جميع التأشيرات التي تطلبها قوة الأمم المتحدة لعناصر الشرطة التابعة لها بغية تمكين البعثة من العمل وتنفيذ ولايتها بالكامل. ويحدونا أمل كبير في أن تعمل قوة الأمم المتحدة، وهي الكيان الوحيد الذي يوفر القانون والنظام في أبيي، بكامل طاقتها الصادر بها تكليف.

**السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا والمبعوثة الخاصة هانا تيته على إحاطتيهما الثاقبتين. والنرويج، على غرار الآخرين، تهنيئاً السيدة تيته بمهمتها الجديدة وتتطلع بشدة إلى التحوار معها بشأن ولايتها المهمة والواسعة النطاق في القرن الأفريقي. ويسرني أيضا أن أرى ممثلي السودان وجنوب السودان يشاركان في جلسة اليوم.

ولا تزال النرويج تشعر بقلق عميق إزاء ارتفاع مستوى التوتر في أبيي وحولها. وندعو قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك إلى الامتناع عن

إذ ننتقل إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يسرنا أن نرى أن تتأهب القوات قد انتهى تقريبا. ونشيد بتفاني حفظة السلام الإثيوبيين في عملهم لدعم السلام والأمن في أبيي خلال العقد الماضي. ويحدونا الأمل في أن يوجه الاهتمام الآن إلى التنفيذ الكامل للمهام الموكلة إلى القوة وتحسين حياة المواطنين الذين ما زالوا يعانون في أبيي.

تحقيقا لهذه الغاية، نكرر نداءنا إلى حكومتي السودان وجنوب السودان لإزالة العقبات العملية التي تحد من قدرة القوة على تنفيذ ولايتها بالكامل. وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار تقييد حرية تنقل القوة بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة الحيوية لرصد الحدود. وندعو كلا البلدين إلى إزالة القيود المفروضة على حرية تنقل القوة المؤقتة ونحث حكومة جنوب السودان على السماح بإعادة تشغيل مقر الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها في غوك مشار.

ونتشاطر مع زملائنا أعضاء المجلس الإعراب عن القلق إزاء الهجومين المسلحين على قوات القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أمر حيوي، ونكرر دعوة الأمين العام إلى السلطات المختصة للتحقيق مع المسؤولين عن ذلك ومساءلتهم.

أخيرا، نود أن نعرب عن قلقنا العميق من اندلاع العنف في أعوك الذي قُتل خلاله اثنان من العاملين في المجال الإنساني وعلقت الأنشطة الإنسانية نتيجة له. وتحث المملكة المتحدة جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإيصال المعونة إلى المحتاجين إليها في جميع أنحاء أبيي دون عوائق.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد ملوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ويؤكد وفد بلدي دعمه لكم.

النظر في هذا الصدد في توثيق التعاون بين قوة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وأخيرا، من المهم الاعتراف بأن المأزق الحالي بشأن الوضع النهائي لأبيي يعكس التحديات الديمقراطية الشديدة التي تميز التحولات في كل من السودان وجنوب السودان. ونشجع حكومتي البلدين على تعزيز العمليات السياسية الشاملة للجميع التي تأخذ في الاعتبار آراء السكان المحليين. والتعاون عبر الحدود هو مفتاح مستقبل يتمتع فيه الناس بالأمن والتنمية، وسيظل كذلك. كما أن التدابير العملية لبناء الثقة تهيئ بيئة مواتية. ولا ينبغي لأي من الطرفين أن ينظر إلى الحل النهائي باعتباره لعبة محصلتها صفر.

ختاما، تؤيد النزوح بقوة تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة. ونحث الطرفين على تنفيذ الآليات المشتركة وندعو قادة السودان وجنوب السودان إلى مضاعفة جهودهم بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطتين لنا، السيد لاكروا والسيدة تيته. وأتمنى للسيدة تيته كل التوفيق في منصبها الجديد. وأرحب أيضا بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان، وأثني على البلدين لتحسين مشاركتهما الثنائية، بما في ذلك الدعم المتبادل لعمليات السلام لكل منهما.

ومما يشجع المملكة المتحدة أحدث دورة مشتركة للآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الحدودية المشتركة، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، من المؤسف أن هذه التطورات الإيجابية لم تؤد إلى إحراز تقدم ملموس للناس العاديين في أبيي أو إلى اتفاق بشأن حل سياسي للمنطقة. ولذلك، نحث كلا البلدين على تنظيم اجتماع آخر للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، ونكرر تشجيع الأمين العام للاتحاد الأفريقي على تكثيف جهود الوساطة التي يبذلها بغية المساعدة على تيسير هذه الجهود.

خروجها. وكشفت الهجمات الأخيرة أن عناصر من القوات المسلحة السودانية - قوات الدعم السريع التابعة لها - كانت تواصل من حيث توقف المهاجمون في الميدان. وإذا سمح باستمرار ذلك بالنظر إلى أن الهجمات على دينكا نفوك قد اشتدت فإن الحالة الأمنية ستزداد تدهورا مع قيام العجيرة المسيرية، كما أفادت مصادرنا، بالتنظيم والتعبئة للمزيد من الهجمات.

ويدعو جنوب السودان مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى العمل مع الأطراف وتحديد وضع أبيي وحدود المنطقة على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام الشامل الذي أيدته محكمة التحكيم الدولية في لاهاي. وهذا من شأنه أن يحقق الأمن الذي تشتد الحاجة إليه ويحسن العلاقات والتعاون المنظم الذي يتوق إليها دينكا نفوك منذ فترة طويلة. وفي هذا الصدد، نرحب بدعوة ممثل الولايات المتحدة إلى مبادرة دبلوماسية متجددة بشأن مسألة أبيي. كما أن دور الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها حاسم لأنها تواصل دعم كلا البلدين في التزامهما باستكمال تعليم حدودهما تمشيا مع اتفاق السلام الشامل. وسيواصل جنوب السودان الاضطلاع بدور إيجابي نحو تحقيق ذلك الهدف.

وفيما يتعلق بالنزاع المؤسف بين دينكا توك ودينكا نفوك بشأن ملكية أغوك - أو أميت، كما هو معروف - اتخذ فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت إجراء سريعا بتعيين لجنة تحقيق حيث عمل معالي نائب الرئيس حسين عبد الباقي أكول أغاني رئيسا للجنة وكذلك اللجنة التي شكلت من المعنيين في القبيلتين. وعاد الهدوء بينما يواصل فريق التحقيق التحقيق في أسباب التوتر وإيجاد حل مستدام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعازينا لأسر القتلى بمن فيهم العاملان في المجال الإنساني.

لقد رحبنا بمبادرة برنامج أبيي المشترك مع زيارة الفريق الذي أنشأه الأمين العام والذي زار أبيي وكلا البلدين. وسيؤدي هذا البرنامج المشترك دورا محوريا في معالجة مسألة نقص الخدمات وندرة المواد الأساسية الأخرى التي يحتاجها السكان المحليون. لقد سعى جنوب

وأود أيضا أن أرحب بمقدمي الإحاطات وكيل الأمين العام جان - بيير لاكروا والمبعوثة الخاصة هانا تيتيه. ونهنئ السيدة تيتيه على تعيينها للمنصب الجديد، ومن المؤكد أنها ليست جديدة على قضايا جنوب السودان والسودان، ويسرنا أيضا أنها تشاركنا اليوم من جوبا.

وأود أيضا أن أشكر حكومة إثيوبيا على التزامها وخدمتها لشعب أبيي على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. لقد ضحت قوات حفظ السلام الإثيوبية من خلال التزامها بحفظ السلام في المنطقة وقدم أفرادها أرواحهم في بعض الأحيان لحفظ السلام. وسيكون جماعة أبيي وشعب جنوب السودان ممتنين لها إلى الأبد.

يرحب جنوب السودان بتقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2022/316) على النحو المطلوب عملا بالقرار ٢٦٠٩ (٢٠٢١). يأتي هذا التقرير في وقت يشهد فيه الوضع في أبيي اضطرابا أمنيا خاصة بسبب الجمات الدائمة التي تشنها جماعة العجيرة المسيرية التي دأبت خلال العام الماضي على مهاجمة دينكا نفوك وقتلهم وتشريدهم ونهب ممتلكاتهم. وهذه الهجمات منظمة ومستمرة كما يتجلى في النهج المنسق والكثافة اللذين شنت بهما على القرى. ويمكن ملاحظة ذلك في الهجمات التي وقعت في يومي ٥ و ٦ آذار/مارس في بلدة مادينغ تونغ حيث قتل ٣٠ شخصا وكذلك في هجمات ١٣ نيسان/أبريل في ليو ونونغ وأميت حيث قتل ما مجموعه ٤١ شخصا. ولم ترد هذه الهجمات بشكل جيد في التقرير المعروف على المجلس.

لقد أعرب جنوب السودان مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء التوقيت والفراغ الأمني الذي سيخلقه الأسلوب السريع والمفاجئ لخروج القوات الإثيوبية. وكنا نعلم أن القوة البديلة لهم لن تتولى المسؤولية بالسرعة والسلاسة التي كانت تأمل فيها الإدارة. ويمكن ربط الهجمات المذكورة أعلاه ارتباطا مباشرا بالفراغ الأمني الذي يحرص العجيرة المسيرية على استغلاله كما فعلوا على حساب شعبنا.

لقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا من خلال قراراته أن المنطقة ينبغي أن تظل منطقة خالية من الأسلحة باستثناء القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. ولكن ما زال لدينا ما يسمى بشرطة النفط في منطقة دفرة على الرغم من دعوات مجلس الأمن إلى

جنوب السودان وإنشاء قيادة موحدة مدمجة وفاعلة لقوات كل الفصائل الموقعة على اتفاق السلام في جنوب السودان، وذلك ضمن ملف الترتيبات الأمنية للاتفاق الذي شهد بعض التحديات قبل الاختراق الإيجابي الذي حققته الوساطة السودانية والمقترحات السودانية. وأرجو أن أشير إلى أن المقترحات التي قدمها السودان راعت روح ونص اتفاق السلام المنشط ولذلك وجدت قبولاً وترحيباً من الأطراف، وهي مقترحات شاملة تضمنت خارطة طريق ومصفوفة زمنية للتنفيذ.

إن السودان، وهو يقوم بهذا الدور من أجل بسط الأمن والاستقرار في جنوب السودان، ينطلق من كونه أحد الضامنين الرئيسيين لمراقبة عملية تنفيذ اتفاق السلام المنشط في جنوب السودان، فضلاً عن العلاقات التاريخية والقوية التي تجمع بين حكومتي وشعبي البلدين.

يندرج أيضاً في سياق التقارب بين البلدين الزيارة التي قام بها مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان إلى الخرطوم في أواخر شهر آذار/مارس الماضي، حيث التقى فيها بالمسؤولين والقيادة السياسية السودانية. وقد وجه السيد رئيس مجلس السيادة خلال الزيارة بتسريع عملية فتح المعابر الحدودية بين البلدين لتسهيل انسياب حركة التجارة بين البلدين الجارين. ومن المسائل التي تتعلق بالوضع في أبيي، والتي تمت مناقشتها خلال زيارة السيد مستشار حكومة جنوب السودان، هو مقترح السودان بتشكيل إدارة مشتركة لمنطقة أبيي، ومنتظر حالياً رأي جنوب السودان في هذا المقترح الذي نعتقد أنه حال قبوله وتطبيقه سينعكس إيجاباً على حياة الناس في المنطقة، أمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

في ذات الإطار، تم انعقاد اجتماع الآلية الأمنية السياسية المشتركة في الرابع والخامس من أيلول/سبتمبر الماضي في جوبا. وخلال هذا الاجتماع، استعرضت الآلية، برئاسة وزير دفاع البلدين، موقف تنفيذ نتائج الاجتماع السابق الذي عقد في الخرطوم، كما استمع الاجتماع إلى تقرير مقدم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتقرير من آلية مراقبة الحدود في المنطقة الآمنة منزوعة السلاح. ونشير إلى أن الآلية السياسية والأمنية المشتركة، وباعتبارها الجسم الأعلى المسؤول عن اتفاقيات التعاون المشترك بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان، توصلت في اجتماعها الأخير إلى قرارات إيجابية من

السودان إلى توفير الخدمات في المنطقة في نطاق موارده المحدودة. وبهذا البرنامج، نحن واثقون من أنه سيتم تحقيق الكثير.

وأود أن أختتم بياني بمسألة المصالحة. إن المصالحة جانب هام جدا من جوانب الإنسانية عندما تكون حقيقية وتعالج المسائل الأساسية بهدف نهائي هو التوصل إلى حل دائم بين الأطراف أو الطوائف. بيد أن المصالحة في مواجهة الهجمات الدائمة، والخسائر في الأرواح، والتشرد، وفقدان الممتلكات، وأعمال النهب دون مساءلة مرتكبيها عن أفعالهم أو معاقبتهم، تصبح مهمة صعبة التحقيق. فعلى سبيل المثال، اغتيل قبل ١٠ سنوات تقريبا الزعيم الأكبر بدم بارد. ولم يسأل أحد على ذلك. ولم يصدر أي تقرير. ولذلك، عندما يدعو المجلس مرارا وتكرارا إلى المصالحة، ما المطلوب منا أن نتصالح بشأنه؟ هل سنتصالح بشأن اغتيال الزعيم الأكبر، أو على تشريد طائفة من الطوائف، أو على نهب الممتلكات، أو على إزهاق الأرواح؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد (السودان):** في البداية أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما نعرب عن تقديرنا للوفد الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر الماضي، ونشكر السيد جون بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته حول تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وكذلك السيدة هانا تيتيه المبعوثة الخاصة لمنطقة القرن الأفريقي، والتي نهنئها على توليها لهذا المنصب. وقد رحبت بها القيادة السودانية خلال زيارتها قبل يومين إلى الخرطوم. وقد أحاط السودان علماً بتقرير الأمين العام حول المسألة والصادر تحت الرمز (S/2022/316).

ظلت العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان تشهد تطوراً متزيداً خلال الأشهر الأخيرة. وتتمثل أبرز ملامح هذا التطور في الوساطة الناجحة التي قادها السودان والتي أدت إلى توقيع حكومة جنوب السودان وأطراف اتفاق السلام المنشط على اتفاق يقضي بهيكلية القيادة العليا للقوات النظامية في

والامتتاع عن القيام بأي إجراءات أحادية قد تهدد الاستقرار في نطاق عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ونشدد على ضرورة أن تكون أبيي منطقة خالية من مظاهر الوجود المسلح في المنطقة العازلة شمال وجنوب الخط الصفري، وذلك وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين البلدين. وقد أصدر السيد رئيس مجلس السيادة في الأسبوع الماضي قراراً بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول بعض الأحداث العنيفة التي وقعت مؤخراً في أبيي. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق الشديد من وجود عناصر للقوات المسلحة لجنوب السودان داخل المنطقة العازلة، وهو ما سيؤثر سلباً على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثاً، نرحب بشروع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ ستة عشر من المشروعات ذات الأثر السريع، وندعو البعثة إلى الإسراع في ذلك والتوسع في إنشاء وتنفيذ المزيد من مثل هذه المشروعات التي ستعكس إيجاباً على حياة الناس هناك، سيما في مجالات التعليم والصحة ومياه الشرب وحفظ الأمن والنظام. كما نرحب بتوصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة لسنة أشهر أخرى.

أجدد ختاماً التزام حكومة السودان بتعزيز التعاون مع حكومة جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة وكذلك اللجنة الإشرافية المشتركة لأبيي، فضلاً عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين، الأمنية والمدنية، استناداً إلى بنود الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وبما يفضي إلى التوصل حول قضايا الوضع النهائي في أبيي وفقاً للمرجعيات المتفق عليها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

والآن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

شأنها أن تعزز العلاقات بين البلدين وتدعم الأمن والاستقرار المشترك، وقد اتفق الطرفان على عقد اجتماع الآلية المقبل خلال وقت لاحق من العام الحالي بالخرطوم. وليس دقيقاً ما قالته السيدة هانا تيتيه من أن التطورات السياسية في الخرطوم كان لها اثر في عدم انعقاد هذا الاجتماع. فليست هذه هي المرة الأولى التي يتأجل فيها انعقاد اجتماعات اللجنة السياسية والأمنية المشتركة لأسباب مختلفة ليس من بينها بتاتا ما قالته في بيانها.

هذا المناخ الإيجابي في التقارب بين البلدين يلقي بظلال إيجابية على الوضع في أبيي، وهو أمر تحرص عليه القيادة السياسية السودانية. فحكومة السودان ملتزمة بالبناء على التطور في العلاقات الثنائية بين الجارين الشقيقتين من أجل تعزيز التعايش السلمي والاجتماعي في المنطقة والتعجيل بالتوافق والتوصل إلى تفاهم بشأن الوضع النهائي لأبيي .

وأود في هذا الصدد التأكيد على النقاط الثلاثة التالية. أولاً، إن حكومة السودان تعول بصورة كبيرة على العلاقات الودية مع دولة جنوب السودان والاستفادة من الزخم الإيجابي الذي توفره من أجل تسوية قضية أبيي. ويتضمن ذلك إنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاقية ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ الموقعة بين الطرفين، فضلاً عن ترسيم الحدود، وعدم التغول على الأراضي والتعدي على الواقع الديموغرافي الموجود في المنطقة حالياً.

ثانياً، في الوقت الذي يؤكد فيه السودان حرصه على المحافظة السلم والاستقرار والأمن في أبيي، فإننا نعبر عن القلق من الأحداث التي جرت في نطاق المنطقة خلال الأسابيع المنصرمة. ونعرب عن التعازي في هذا الإطار للعاملين في الحقل الإنساني الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لهذه الأحداث. هذه الأحداث أدت إلى سحب فريق الآلية المشتركة لمراقبة الحدود من بعض المواقع وإغلاقها وإخلاء عناصرها إلى أبيي. ويدعو السودان إلى نزع فتيل التصعيد وخفض التوتر بالمنطقة،